نقابة مـــيتر

قراءة في التقرير العام
الصادر عن مجلس الصحفيين في الفترة
من مارس 2023 وحتى فبراير 2024

التقرير السنوي لمجلس النقابة

إبراز للإيجابيات وتغافل عن الأزمات

قراءة في التقرير العام الصادر عن مجلس الصحفيين في الفترة من مارس ٢٠٢٣ وحتى فبراير ٢٠٢٤

إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

الناشر:

موقع نقابة ميتر

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

التقرير السنوي لمجلس النقابة
إبراز للإيجابيات وتغافل عن الأزمات

أصدر مجلس نقابة الصحفيين تقريرا عاما عن الفترة من مارس 2023 إلى فبراير 2024 ، ونشره على موقع النقابة الرسمي وعلى الصفحة الرسمية لنقابة الصحفيين على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، تمهيدًا لعرضه على الجمعية العمومية للنقابة، والتي كان من المقرر أن تنعقد في الجمعة الأولى من شهر مارس، إلا أنه تقرر تأجيلها 15 يومًا لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقادها بحضور (1+50%) من الأعضاء المشتغلين البالغ عددهم 9866 صحفيًا، طبقًا للمادة «35» من القانون رقم 76 لسنة 1970 بإنشاء نقابة الصحفيين.

وفي 15 مارس قرر مجلس نقابة الصحفيين تأجيل الجمعية العمومية للمرة الثانية على التوالي لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقادها بحضور (25%) من الأعضاء المشتغلين طبقا للمادة المذكورة.

وتلزم اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين مجلس النقابة بإصدار التقرير العام إلى جانب ميزانية العام المنتهي، لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية والتي تعتبر السلطة الأعلى في النقابة والمخول لها اعتماد الميزانية، إذ تنص اللائحة في بندها الأول على "يرسل مجلس النقابة إلي أعضاء الجمعية العمومية العادية تقريره السنوي والميزانية والحساب الختامي مع الدعوة لحضور الجمعية. وذلك قبل تاريخ انعقادها بأسبوع على الأقل". كما تنص اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين على أن "يقدم مجلس النقابة الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية للسنة الجديدة وتقرير مراقبي الحسابات عنهما إلي الجمعية العمومية في اجتماعها العادي للتصديق عليها".

- تقرير النقيب افتتاحية التقرير العام:

وافتتح مجلس نقابة الصحفيين تقريره الذي أفرد في 298 صفحة، بتقرير عما قدمه نقيب الصحفيين خالد البلشي خلال عام منذ تقلده منصب النقابة وحتى فبراير 2024، وجاء تقرير النقيب في ما يقارب 60 صفحة، مفتتحة برسالة إلى الجمعية العمومية تضمنت الخطوات التي اتخذها وما سعى إليها منذ نجاحه في انتخابات التجديد النصفي مارس 2023 خلفًا لنقيب الصحفيين ضياء رشوان.

وشمل تقرير النقيب القرارات والتحركات التي اتخذها على مدار العام في عدد من الملفات منها "الأجور، البدل، الحريات، عودة الروح النقابية، استعادة دور النقابة داخليًا وخارجيًا كمنبر للتنوير والحريات في المجتمع، وغيرها من الملفات". وهو ما استجد على التقرير العام الأخير.

حرص نقيب الصحفيين على إبراز تحركاته وقراراته خلال العام الأول من فترته القانونية 2023/2024، في عدد من الملفات، وجاء على رأس تلك الملفات **الوضع المالي** للنقابة والخطوات التي اتخذها المجلس برئاسة نقيب الصحفيين لزيادة الدعم السنوى الوارد إلى النقابة للعمل على سد احتياجات أعضاء النقابة المختلفة. كما تضمن التقرير المالي سعي المجلس لتعظيم موارد النقابة من خلال عدد من القرارات من بينها؛ عودة استغلال القاعات المختلفة، أو عقد اتفاقات للتدريب خصص جانب من عائداتها إلى إحياء مركز التدريب.

وفي **الملف الإقتصادي** تناول التقرير مساعي مجلس النقابة خلال العام لتحسين أوضاع الصحفيين المعيشية والاقتصادية، والتي على رأسها قضية **الأجور** وتحسينها من خلال عدد من الإجراءات، كان أولها تنفيذ الاقتراح الذي تقدمت به الجمعية العمومية الماضية بزيادة الحد الأدنى للعقد النقابي من 1200 إلى 2400 جنيه ومخاطبة المؤسسات باعتماد العقد الجديد، بالإضافة إلى حرص النقابة على مواكبة زيادة الحد الأدنى للأجور وحث المؤسسات الصحفية على تطبيقه.

كما طرحت النقابة قضية زيادة الأجور، وتحسين أوضاع الصحفيين الاقتصادية على الحوار الوطني الذي شارك فيه نقيب الصحفيين بصفته الرسمية ممثلًا عن النقابة ، ووضعت بنين مطالبها تطبيق لائحة أجور عادلة، وهو المطلب المطروح أيضًا للنقاش والخروج بتوصيات خلال المؤتمر العام السادس المقرر انعقاده في مايو المقبل.

وفيما يخص قضية **البدل** الذي يعتمد عليه قطاع واسع من الصحفيين في معيشتهم فى ظل الظروف الاجتماعية؛ أشار النقيب في التقرير إلى نجاحه في الحصول على زيادتين في عام واحد بمبلغ 900 جنيه، بالإضافة إلى مساعيه للحصول على زيادة ثالثة للبدل وتطبيق مبدأ الزيادة السنوية بقيمة 20% وإدراجها في الموازنة الجديدة. كما تناول التقرير مساعي النقيب لجعل البدل حقًا لجميع أعضاء النقابة المقيدين فى جدولي تحت التمرين والمشتغلين دون استثناء، وإزالة المعوقات التي تواجه بعض الصحفيين. فضلًا عن مساعيه لوقف قيام بعض المؤسسات الصحفية بخصم ضريبة العمل من بدل التدريب والتكنولوجيا.

وعن ملف **التسويات ومنازعات العمل** استعادت النقابة دورها في العمل على حل منازعات العمل داخل المؤسسات الصحفية، وبدأ ذلك من خلال مخاطبات لجميع المؤسسات لتعديل أجور العاملين بها، بالإضافة إلى المفاوضات التي خاضها المجلس وانتهت بتوقيع اتفاقيات لتحسين الأجور وتطوير أوضاع العمل، ووقف موجة فصل جماعية.

وفي ملف **المعاشات**، تناول التقرير الجهود النقابية للبحث عن حلول وموارد للمعاشات، وكان أحد الحلول هو تغيير قواعد صرف البدل بما يضمن للصحفيين المحالين على المعاش حقهم في صرف البدل. كما عمل المجلس على زيادة معاش النقابة بنسبة 20% بواقع 500 جنيه ليصبح 3000 جنيه.

وفي ملف **المؤقتين بالصحف القومية**؛ تناول النقيب في التقرير مساعيه مع كل الجهات المختصة لحل أزمة الصحفيين المؤقتين فى الصحف القومية المستمرة منذ سنوات، وفتح باب التعيين لهم.

وتناول تقرير النقيب ملف الصحفيين المحبوسين والمتحفظ عليهم والمفرج عنهم؛ إذ أشار إلى أهمية الملف وخصوصيته بالنسبة إليه كصحفي في المقام الأول ونقيبًا للصحفيين، وتحدث النقيب في تقريره عن مساعيه المستدامة للإفراج عن الصحفيين المحبوسين، والتي من بينها؛ تقديم قوائم تضم أسماء الصحفيين المحبوسين، للجهات المختلفة، ومن بينها لجنة العفو الرئاسى، والتي ضمت أسماء أكثر من 29 صحفي/صحفية بين نقابيين وغير نقابيين. والمطالبة بإخلاء سبيل الصحفيين، وكذلك تحسين أوضاعهم داخل الحبس، وأسفرت تلك الجهود على إخلاء سبيل 7 من الصحفيين/الصحفيات المحبوسين/ات احتياطيًا.

كما أسفرت جهود النقابة عن السماح بزيارة 3 صحفيين محبوسين بعد منع الزيارة عن اثنين منهم لسنوات، بالإضافة إلى إطلاق سراح 6 صحفيين أوقفوا العام الماضي، بعد ساعات من القبض عليهم.

وبناء على ذلك تراجعت خلال العام الماضي 2023 أعداد المحبوسين لتصل إلى 21 صحفي بين نقابيين وغير نقابيين، بينهم 3 صحفيين صادر بحقهم أحكام قضائية، ولا زالت جهود النقابة مستمرة للعفو عن الصحفيين المحكوم عليهم، وإخلاء سبيل المحبوسين احتياطيًا.

كما عمل المجلس على قضايا الصحفيين الصادر بحقهم قرارات بالتحفظ، أو الذين وضعت أسماؤهم على قوائم الكيانات الإرهابية. كما يستمر المجلس في تقديم دعم مالي لأسر الصحفيين المحبوسين.

وأشار النقيب في تقريره إلى استمرار مساعي المجلس لتحقيق الآتي:

-المطالبة بإطلاق سراح جميع الصحفيين ومتهمى الرأي المحبوسين احتياطيًا، ، وإعادة النظر فى أوضاع الصادر بحقهم أحكام قضائية.

- إصدار قانون منع الحبس فى قضايا النشر، تنفيذًا لأحكام الدستور المصري، إعادة النظر فى كل القوانين المنظمة للعمل الصحفي في مصر.

-مراجعة قانون الحبس الإحتياطى الحالي، الذي يسمح بحبس المتهمين لفترات طويلة حولت الإجراء الاحترازي إلى عقوبة.

وعن **حجب المواقع**، تناول النقيب في التقرير مساعيه للتصدي لممارسة السلطة لحجب المواقع الالكترونية، وكذلك تحركات أصحاب المواقع لتقنين أوضاع بعضها، واستجابة المجلس الأعلى

للإعلام عن رفع الحجب عن 5 مواقع صحفية (درب، والسلطة الرابعة، وذات مصر، ومصر 365 وموقع خبرني الأردني)، فيما مازال الحجب يطارد موقعي (المنصة ومدى مصر)، بخلاف العشرات من المواقع الصحفية الأخرى وعدد كبير من المواقع غير الصحفية. ومازالت جهود المجلس مستمرة لرفع الحجب عن المواقع، وتطالب النقابة ضرورة مراجعة التشريعات، التى تستخدم لحجب المواقع.

وأشار تقرير النقيب تحت عنوان **قضايا المهنة ومطالب الصحافة فى الحوار الوطنى وانتخابات الرئاسة إلى المطالب التي قدمها نقيب الصحفيين أثناء حضوره الحوار الوطني ممثلا عن النقابة، والتي جاءت نتيجة مناقشات ومداولات قامت بها النقابة مع أعضاء الجمعية العمومية، والتي انتهت بمجموعة من المطالب تم صياغتها وتقديمها لمجلس أمناء الحوار الوطني، وقسمت المطالب إلى 4 محاور منها العاجلة والقانونية والاقتصادية والعامة.**

وجاءت على رأس المطالب العاجلة (إطلاق سراح الصحفيين المحبوسين، وسجناء الرأي الذين لم يتورطوا في أعمال عنف، رفع الحجب عن المواقع الصحفية المحجوبة، إعادة الإعتبار للصحافة القومية كأحد روافد التنوع في المجتمع وتجديد دمائها، اعتماد كارنيه نقابة الصحفيين فى كل الفاعليات الميدانية للصحفيين والمصورين)، إلى جانب الإجراءات القانونية والتي على الدولة اتخاذها من بينها(إصدار قانون إلغاء العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر والعلانية، إنفاذ للمادة 71 من الدستور، تعديل التشريعات المنظِّمة للصحافة والإعلام، إصدار قانون حرية تداول المعلومات إنفاذ للمادة 68 من الدستور المصري، رفع الحجب عن المواقع الصحفية).

وفي الإجراءات الاقتصادية طالبت النقابة بمجموعة من المطالب من بينها (دعم صناعة الصحافة، وتدخل مؤسسات الدولة لتخفيف الأعباء عن المؤسسات الصحفية، وإقرار لائحة أجور عادلة للصحفيين، مراجعة القيود والضوابط القانونية المفروضة على حرية الإصدار بالمخالفة للدستور، وإعادة النظر فى تركز ملكية المؤسسات الإعلامية بيد عدد من الشركات بما يتعارض مع مواد قانون منع الاحتكار، وقانون تنظيم الصحافة والإعلام والصحافة).

وفي الإجراءات العامة طالبت النقابة بعدة مطالب من بينها (توسيع مساحات الحرية المتاحة للتعبير عن الرأى، رفع القيود المفروضة على المؤسسات الصحفية والإعلامية، تحرير المجال العام من القيود التي تمنع المؤسسات الصحفية والمجتمع المدني والأحزاب من العمل وغيرها). وأوضح النقيب في تقريره بأنه أرسل خطابات بصفته نقيبًا للصحفيين للحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة الأربعة بهذه المطالب قبيل الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ديسمبر الماضي.

أوضح نقيب الصحفيين في تقريره المقدم للجمعية العمومية، بأن المجلس قرر فى اجتماعه المنعقد 23 يناير 2024، إقامة **المؤتمر العام السادس تحت عنوان فرصة نقابية لمناقشة أزمة الصحافة**،في مايو 2024 لمناقشة مستقبل صناعة الصحافة وحريتها، وقرر المجلس اختيار لجنة مشتركة من مجلس النقابة، والجمعية العمومية، وكذلك الهيئات المعنية بتطوير

الصحافة وحريتها، للإعداد للمؤتمر، كما قرر المجلس دعوة جميع الجهات المعنية بتطوير الصحافة ومستقبلها، وكذلك المؤسسات الصحفية بمختلف تنوعاتها. ويناقش المؤتمر التحديات، التي تواجه صناعة الصحافة "ورقية وإلكترونية"، ومستقبلها، وكذلك اقتصاديات المهنة والأوضاع الاقتصادية للصحفيين، وسبل تطويرها، والتشريعات الصحفية وعلاقتها بالحريات

وسبل الخروج من المأزق الحالي للصحافة.

وفي إطار الأنشطة والخدمات، تناول التقرير بيانًا تفصيلاً عن الخطوات التي قام بها النقيب خلال عام والتي من بينها **توفير وحدات سكنية** لائقة للصحفيين، واسترداد أرض نقابة الصحفيين بمدينة حدائق أكتوبر ومساحتها (30.8) فدان بالتعاون مع عبد الرؤوف خليفة عضو المجلس ومقرر لجنة الإسكان، والتي تم سحبها في عهد النقيب السابق ضياء رشوان لتعثر النقابة في سداد المستحقات. كما أشار التقرير إلى سعى مجلس النقابة **لإعادة إحياء مشروع نادى الصحفيين البحرى بالإسكندرية**، خاصة بعد ورود شكاوى باستغلال الأرض كجراج للسيارات، يخالف سريان ادعاءات حول نية محافظة الإسكندرية سحب الأرض بعد زيادة المديونية المحسوبة على النقابة مقابل حق الانتفاع بالأرض لتصل إلى أكثر من 25 مليون جنيه .

كما عمل المجلس برئاسة البلشي على تطوير مسابقة جوائز الصحافة المصرية، فعلى سبيل المثال قام المجلس بعودة الجائزة التقديرية للنقابة بعد توقفها 12 عام، بالإضافة إلى إعادة إحياء جائزة حرية الصحافة، التى توقفت منذ سنوات والتي ذهبت هذا العام إلى الصحفي الفلسطيني وائل الدحدوح تقديرًا لدورهِ خلال الحرب على غزة.

وفي ملف **التأمينات** عمد المجلس إلى التسهيل على الصحفيين خاصة ما يتعلق بفتح الملفات التأمينية لمن توقفت ملفاتهم، وكذلك سعي النقيب لحل مشاكل الصحفيات المستحقات لمعاشات الأب.

وواصل مجلس النقابة صرف **إعانات البطالة** لأكثر من 545 متعطل عن العمل، وكذلك الإعانات العاجلة والطارئة، والقروض الحسنة، ووصل حجم المستفيدين من هذه الخدمات أكثر من 2100 صحفى/ية موزعة على مختلف الخدمات.

وعن **عودة فتح النقابة أمام الصحفيين** حرص المجلس على استعادة النقابة كبيت للصحفيين، وكان من بين ذلك إحياء الدور الاجتماعى والثقافى والفنى، واستعادة دور النقابة كمنصة للإبداع من خالل مجموعة من الأنشطة، وكانت البداية مع حفل الإفطار الجماعى، الذى نظمته النقابة، وضم ما يقرب من 1200 زميل، ثم توالت الفعاليات والحفلات الثقافية والفنية. وجاء طوفان الأقصى ليوقف الحفلات الفنية والثقافية تضامنًا مع ما يتعرض له الشعب الفلسطيني.

في إطار دورها **للتصدي لظاهرة الكيانات الوهمية وانتحال الصفة**، تقدمت النقابة خلال العام الماضي بـ 12 بلاغ لوزارة الداخلية والنيابة العامة ضد كيانات وهمية، ومنتحلي صفة، وكذلك بعض الكيانات، التي تنصب على المواطنين باسم الصحافة، وبالفعل بدأت النيابة التحقيق في عدد من هذه البلاغات.

كما عمل المجلس على **إعادة تجديد وتشكيل المؤسسات النقابية وتفعيل دورها** التي توقفت منذ أكثر من 6 سنوات، وكانت البداية بإعادة اختيار ممثلي اللجان النقابية بالمحافظات، كما أعيد إحياء دور الشُعب من جديد وإعادة الحياة لها لخدمة أعضائها. كما قرر مجلس النقابة منذ بداية العام تخصيص غرفة اجتماعات اللجان والشُعب داخل مقر النقابة بالدور الثالث.

كما ذكر النقيب في تقريره حرص مجلس نقابة الصحفيين على تدعيم العلاقات ومد جسور التواصل مع مؤسسات الدولة الشعبية والرسمية، ضمن سعيه ومحاولاته لتحقيق أكبر مكاسب للصحفيين، واستعادة قدرة النقابة كواحدة من المؤسسات القوية، من بين تلك المحاولات لقاء

المجلس مع نواب وممثلي الشعب من الصحفيين، وكذلك اللقاءات مع عدد كبير من الوزراء، والمؤسسات الدينية والتعليمية. وسرد التقرير تفاصيل تلك اللقاءات وما أسفرت عنه.

وعملت النقابة على **استعادة دورها الإقليمي والدولي لنقابة الصحفيين**، ونجحت النقابة في الانضمام إلى الاتحاد الدولي للصحفيين بعد حضور النقابة عدد من الفعاليات الإقليمية، منها اجتماع الأمانة العامة للصحفيين العرب في بغداد، كما دخلت النقابة كفاعل رئيسي في الدفاع عن حقوق الصحفيين العرب كالسودان واليمن، وكذلك عملت النقابة على الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، بمقاومة التطبيع، وإعلان موقف جذري من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني عقب طوفان الأقصى.

واستفاض التقرير في ذكر تفاصيل هذا الدور وما قدمته النقابة للصحفيين العرب، وما قامت به من فعاليات لدعم الشعب الفلسطيني والصحفيين الفلسطينيين، إذ نظمت النقابة 20 فاعلية نقابية ضمن فعاليات التضامن مع الشعب الفلسطيني، والصحفيين الفلسطينيين في مواجهة العدوان الإسرائيلي بينهم 7 وقفات احتجاجية على سلم نقابة الصحفيين، بخلاف العشرات من الندوات من مختلف اللجان وإصدار 20 بيان تضامني . وسرد التقرير تفاصيل تلك الفاعليات وتواريخها، كما تضمن التقرير مطالب النقابة من المنظمات الدولية لدعم الصحفيين والشعب الفلسطيني والتي من بينها محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، والتدخل العاجل لحماية الصحفيين.

كما تناول التقرير **بروتوكولات التعاون** التي وقعتها نقابة الصحفيين مع جهات علمية ونقابية، في محاولة لتدعيم الخدمات ودعم الأنشطة النقابية من بينها؛ بروتوكول تعاون مع (مؤسسة هيكل) لتدريب وتطوير مهارات الأعضاء، وكذلك بروتوكول تعاون بين نقابة الصحفيين وجمعية الصحفيين العماني، في مجال التدريب، والأنشطة الثقافية، والفنية، فضلًا عن بروتوكول تعاون مع شركة خاصة للرعاية الصحية لتقديم خدمات صحية مجانية للصحفيين المشتركين في مشروع العلاج أعضاء الجمعية العمومية وأسرهم. وتنازل التقرير تفاصيل تلك البروتوكولات ومدى الفائدة التي ستعود على الصحفيين من خلالها.

وعن **إعادة تأهيل مبنى النقابة**، تحدث التقرير عن الدور الذي قام به مجلس النقابة لاستكمال إصالح واجهات النقابة وترميمها، إذ قام المجلس بمفاوضات مع رئاسة الوزراء وشركة المقاولون العرب لتخفيض سعر التكلفة المقرر في عرض سعر الشركة، والتي قدرت بعشرة ملايين وخمسمائة ألف جنيه تقريبًا، بالإضافة إلى استعادة الدور الرابع وإزالة الحواجز الخشبية، التي أعاقت دور الجمعية العمومية خلال السنوات الماضية، فضلًا عن إعادة تأهيل التكييف المركزى، الذى تهالك بسبب عدم إجراء الصيانات الدورية. وتناول التقرير شرحًا تفصيليًا عن تاريخ أزمة واجهات النقابة الثلاثة المتهالكة، بالإضافة إلى تفاصيل أعطال التكييف المركزي، كما تناول التقرير تفاصيل عروض الأسعار التي تلقاها المجلس والمفاوضات التي جرت بشأنها.

واختتم النقيب الجزء الخاص بتقريره بكلمة موجهة إلى أعضاء الجمعية العمومية تحت عنوان "**عودة لأصحاب الحق والفضل**"، وتحدث فيها عن قرار جولته لزيارة المؤسسات الصحفية لعرض كشف حساب عام مضى من فترته القانونية، والاستماع لملاحظات الصحفيين حول أداء المجلس ودعوتهم للمشاركة فى المؤتمر العام السادس في مايو المقبل.

وبهذا يكون النقيب قد قدم كشف حساب كامل عن جميع التحركات والقرارات التي اتخذها خلال العام الأول من فترته القانونية إعمالا بمبدأ الشفافية والمكاشفة واعترافًا بحق الجمعية العمومية بالمحاسبة، وهو ما يضع النقباء القادمين في الدورات اللاحقة أمام نفس المسؤولية.

محاضر انتخابات التجديد النصفي:

في باب جديد أُرفق بالتقرير العام **صورًا ضوئية لمحضر انتخابات التجديد النصفي** التي أجريت في مارس 2023، وتضمن المحضر أسماء المرشحين سواء على مقعد النقيب أو مجلس النقابة وعدد الأصوات التي حصلوا عليها في الانتخابات الأخيرة، فضلًا عن النتيجة النهائية للانتخابات.

كما أرفق بالتقرير **كافة البيانات والدعوات** التي أصدرها المجلس خلال العام الأول والتي بلغ عددها 141 ما بين بيانات ودعوات وخطابات مرسلة لجهات مختصة أو لمرشحى الرئاسة، وهو ما يشير إلى اهتمام المجلس بمخاطبة الجمعية العمومية وإعلامهم بكافة تفاصيل المفاوضات والقرارات. وقد جرت العادة بأن ترفق صور بيانات المجلس في التقرير العام للتوثيق، تسهيلًا على الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية للعودة إلى تلك البيانات في أي وقت.

- تقارير أنشطة لجان المجلس:

عن تقارير أنشطة اللجان، جاء في المقدمة ما قامت به **لجنة القيد،** إذ ذكر التقرير خطوات اللجنة نحو تفعيل لائحة القيد وتطبيق المعايير وإعلان أسباب الرفض، وهو ما يحقق مطالب بعض الصحفيين/ات خلال السنوات الماضية، الذين طالبوا مرارا وتكرارًا أن تفصح لجنة القيد عن معاييرها التي تطبقها في لجنة القيد، وأسباب رفض ضم بعض الصحفيين/ات إلى عضوية النقابة.

وكشفت اللجنة في تقريرها بأنها تطبق معايير جودة المحتوى بأن يكون مصنوعًا لا منقولًا ، وكذلك الأقدمية فى الجريدة والمهنة، وذلك فى حالة تساوى المتقدمين من جريدة واحدة، وذلك التزامًا بالعدد المقرر لكل جريدة فى اللائحة.

كما كشفت اللجنة عن اتفاقها مع لجنة التدريب والتكنولوجيا على إقرار نظام جديد للدورات المؤهلة للقيد بجدول تحت التمرين بنقابة الصحفيين يضمن استفادة المتقدمين مهنيًا، بحيث تتولى لجنة التدريب إعداد برنامج جاد وفقًا للائحة القيد، يحصل بمقتضاه المتدرب عل دورات في اللغتين العربية والانجليزية، والتشريعات القانونية،وغيرها من الدورات التزامًا باللائحة التي أُوردت عام 2016. وقد عقدت لجنة القيد خلال الفترة من فبراير 2023م حتى فبراير 2024م، 6 جلسات للقيد بجدولي تحت التمرين، والمشتغلين، وتلقت اللجنة أوراق الحاصلين على قرارات الهيئة الاستئنافية، كما تم قبول عضويين بجدول تحت التمرين بقرار مجلس في 2023-4-01م تنفيذًا لقرار لجنة القيد السابقة بقبول تظلمهما. فيما أرفقت اللجنة في التقرير بيان انعقاد وقرارات اللجنة على مدار العام.

أما لجنة **المعاشات** فقد عقدت 8 اجتماعات في الفترة من فبراير 2023م و حتـى يناير 2024م ، ووافقت اللجنة على 27 طلبًا بالإحاطة إلى جدول المعاشات، كما وافقت على صرف المعاش لأسرة 85 صحفي توفوا خلال تلك الفترة منهم 59 زميلًا بجدول المشتغلين و26 بجدول المعاشات.

وكشفت اللجنة عن عن الاستراتيجية التي تعمل بها منذ انعقادها الأول في إبريل 2023، وتعمل اللجنة وفقً لثلاث محاور (الحقوق - الفاعليات الخدمية - تيسير حصول مستحقي المعاش أو المستحقين عنهم على مستحقاتهم، وإنشاء فريق للتواصل الإنساني مع من يعيش منهم بدون عائل).

وأشارت اللجنة ما تحقق أثناء الفترة التي يغطيها التقرير من الاستراتيجية المعتمدة؛ فوفقا للحقوق المالية تحقق الآتي:

- إقرار اللجنة زيادة 500 جنيه للمعاشات
- طرح مذكرة رسمية حملت رقم 11- 20234- بشأن بدء إجراءات تنفيذ قرار الجمعية العمومية، بشأن إدخال تعديل تشريعي يمنح الأساتذة شيوخ المهنة حق التصويت والانتخابات.
- مساواة قيمة البدل بالمعاش، من خلال نص تشريعي ينص على حصول المقيدين بجداول تحت التمرين والمعاشات والمشتغلين على مزايا مالية متساوية.

وأرفقت اللجنة كشفًا تفصيليًا بأسماء الصحفيين الذين انتقلوا إلى جدول المعاشات، أو الذين توفوا خلال الفترة المذكورة.

أما عن لجنة الحريات فقد أفادت بأنه خلال الفترة المذكورة أخلى سبيل 6 من الصحفيين/ات المحبوسين/ات، إضافة لصحفية سابعة كانت محبوسة بالمملكة العربية السعودية وأخلي سبيلها بعد تواصل النقيب مع وزارتي الخارجية والهجرة والسفارة السعودية. اعتبرت اللجنة إخلاء سبيل الصحفيين مؤشرً ايجابيًا مقارنة بالأعوام السابقة، كما صرح لأسر 3 من الصحفيين المحبوسين بزيارة ذويهم في السجون بعد جهود من النقيب مع الجهات المعنية، وهو ما اعتبرته اللجنة امتدادًا للمؤشرات الايجابية.

كما أشارت اللجنة إلى رفع الحجب عن عدد من المواقع المصرية بعد جهود من النقيب مع الجهات المختصة ومنها درب والسلطة الرابعة ومصر 360، كما أوضح التقرير أن تلك الجهود مستمرة حتى يرفع الحجب عن كافة المواقع الصحفية التي حجبت على مدار السنوات الأخيرة.

وتحدث التقرير عن استمرار جهود النقيب مع الجهات المختصة حتى يتم الإفراج عن كافة الصحفيين المحبوسين. وأشار التقرير إلى أن ما يتعرض له الصحفيون من تهديد أو اعتداء أو حبس أو رقابة يعتبر تهديد مباشر على حرية التعبير في المجتمع، كما أنه يعتبر تهديدًا للأمن القومي. كما تناول التقرير تفاصيل تدخل النقيب لإخلاء سبيل 6 صحفيين بينهم 3 من أعضاء النقابة بعد أقل من 24 ساعة من احتجازهم، بقرار من النيابة العامة

ولأول مرة في تقرير لجنة الحريات يشير إلى ما تواجه الصحفيات داخل المؤسسات الصحفية من تمييز قائم على النوع الاجتماعي، فتحت عنوان "**حقوق الصحفيات**" أكدت اللجنة على أنه لا تزال المرأة لا تمثل تمثيلا كافيًا داخل المؤسسات الصحفية الإعلامية وكذلك النقابية، كما لايزال الصحفيات يبحثن عن حقوق غائبة كفلها لها القانون مثل توفير حضانات لأطفال فى مقر

عملهن. في المقابل لم تتحدث اللجنة عن الجهود التي تبذلها النقابة للتفاوض مع المؤسسات الصحفية لتطبيق توفير الحضانات داخل المؤسسات، كما أن اللجنة لم تشر إلى استعداد النقابة

لحل أزمة الصحفيات بتوفير مساحة مخصصة لاستقبال أطفال الصحفيات بمواعيد محددة بمقابل مادي يتناسب مع أجورهن، من خلال تخصيص قاعة من القاعات المغلقة أو جزء من الأدوار الفارغة.

وعن المحتوى الصحفي الذي تقدمه المؤسسات الصحفية، ذكر التقرير تحت عنوان "غياب التعددية وانعدام التنوع في المحتوى الذي تقدمه وسائل الإعلام وفقدان المصداقية"، أن هناك حالة من فقدان الثقة لوسائل الإعلام المصرية نتيجة استمرار أزمة التعددية وانعدام التنوع في المحتوى الصحفي. كما أشار التقرير إلى أن بعض الصحفيين تحولوا إلى رقباء ذاتيين على أنفسهم قبل أن يصل مقص الرقيب إليهم.

كما أشار التقرير إلى أسباب فقدان الثقة في الإعلام المصري والتي تلخصت في السياسات التحريرية والمضمون المتكرر وعدم تنوع أنماط الملكية، إضافة إلى تراجع مستوى التقدم التكنولوجي والاستجابة للمتغيرات والتطورات، فضلًا عن سلوك الدفاع عن الحكومات والأنظمة الذي تتبناه وسائل الاعلام المصرية مما أفقدها مصداقيتها. وأوضح تقرير لجنة الحريات أنه من لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في غياب مؤسسات سياسية متعددة ومتنوعة وفي غياب مجتمع مدني قوي وفعال يراقب السلطة.. وفي غياب لحرية الصحافة.

كما تناول تقرير لجنة الحريات دور وسائل التواصل الاجتماعي في تقييد المحتوى الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني. موضحًا أن غالبية المحتوى يفتقد الدقة والموضوعية ويروج لمعلومات مغلوطة وكاذبة وشائعات تحركها بقصد أو بغير مجموعات. وبناء عليه رأت اللجنة ضرورة اتخاذ إجراءات تكافح انتشار الأكاذيب والمعلومات المغلوطة ولكن وفقًا المعايير الدولية لحرية التعبير، وأن تعزز بيئة تسمح للصحافة الحرة بالعمل دون قيود.

وأشار تقرير لجنة الحريات إلى سوء أوضاع الصحفيين الاقتصادية وتدني الأجور، وانعدامها في الكثير من الأحيان، لدرجة أن عدد كبير من الصحفيين متعطلًا أو يعمل بدون أجر، وهو ما يتطلب إجراءات عاجلة لإقرار لائحة أجور تضمن للصحفى القيام بواجبه المهني بكل حرية.

بالإضافة عن ذلك، تحدث التقرير عن ضرور إقرار تشريع قانون منظم لحرية تداول المعلومات استجابة لمطالب لجنة الحريات والنقابة، إذ يعتبر حق الحصول على المعلومات أساس الحق فى التعبير عن الرأى الصحفي، إعمالًا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الـ 19، والمادة 93 من دستور جمهورية مصر العربية لسنة 2014، وأيضا المادة 68 التي تنص على حق الحصول على معلومات.

كما رصد التقرير حالات تدخلت فيها لجنة الحريات لدى المسؤولين الحكوميين بمحافظتى المنيا، وكفر الشيخ لحل مشكلات منع الصحفيين من ممارسة عملهم الصحفي، وحجب المعلومات والتضييق عليهم. إذ أرفقت اللجنة في التقرير تفاصيل الأزمة ومدى تدخل لجنة الحريات لحل أزمة

الزملاء وتسيير عملهم، وما أصدرته من بيانات لإعلان التضامن مع الصحفيين ضد الاعتداء عليهم. كما وثق التقرير تدخل لجنة الحريات للدفاع عن الصحفي أحمد النحيتى الصحفي بموقع "تليجراف مصر"، بعد قيام أفراد تابعين لشركة تنظيم أفراح بالتعدي عليه بالضرب خلال ممارسته لعمله الصحفى فى متابعة حفل زفاف شقيقة لاعب النادي الأهلي محمود كهربا.

وعن حجب المواقع ذكر تقرير لجنة الحريات أنه استجابة لمطالب النقابة التي طرحت في الحوار الوطني بخصوص حجب المواقع الصحفية، فقد رُفع الحجب عن 3 مواقع صحفية بالإضافة إلى رفع الحجب عن موقع درب في إبريل الماضي، وأشارت اللجنة في تقريرها إلى استمر حجب معظم المواقع المحجوبة منذ سنوات وأن النقابة تنتظر تصحيح الأمر.

كما كشفت اللجنة عن متابعتها التحقيقات الداخلية مع أكثر من 38 صحفي/ة بمؤسساتهم الصحفية، في تحقيقات تتعلق بشكاوى متبادلة بين الصحفيين و إحالات للتحقيق من قبل رؤسائهم فى العمل؛ بينها 15 تحقيقا في مؤسسة "الأهرام" و3 فى مؤسسة "أخبار اليوم" و3 تحقيقات بجريدة "فيتو"، و4 تحقيقات بجريدة "الوفد"، وتحقيقان في كل من مؤسسة "دار التحرير" و"البوابة نيوز"، وتحقيق واحد فى كل من "روز اليوسف" و"العقارية" و"الطريق"

و"اليوم السابع" و"الفجر" و"النبأ" و"وكالة أنباء الشرق الأوسط" و"مصراوي" و"المصري اليوم". وجميعها تتابعها لجنة الحريات.

فضلًا عن تكليف اللجنة للشؤون القانونية بالمتابعة والتضامن مع الصحفيين/ات أمام المحاكم العمالية في أكثر من 21 قضية عمالية ضد صحف قامت بانتهاك حقوقهم. بالإضافة إلى تكليف الشئون القانونية بالحضور والتضامن مع صحفيين أمام النيابات والمحاكم فيما يقارب 20 قضية نشر. كما أرفقت اللجنة بقائمة تفصيلية عن الصحفيين المحبوسين احتياطيًا وعددهم 19 صحفي/ة، واثنين من الصحفيين المحكوم عليهم، ليصبح عدد إجمالي الصحفيين المحبوسين 21 صحفي.

وصدر عن اللجنة 6 بيانات تضامنية مع الصحفيين/ات وكذلك للدفاع عن حقوق الصحفيين سواء المصريين أو العرب. بالإضافة إلى تنظيم ورشتين (الأولى بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين عن كيفية إعداد منهجية تقارير حرية الصحافة و الثانية شاركت فيها اللجنة مع الاتحاد الدولي للصحفيين لمناقشة منهجية إعداد تقارير حرية الصحافة)، ومائدة مستديرة نظمتها اللجنة عن قانون حرية تداول المعلومات. فضلًا عن إعلان اللجنة عن 8 فاعليات متنوعة بين بيانات تضامنية ووقفات وورش عمل وندوات، للتضامن مع الشعب الفلسطيني والصحفيين الفلسطيني ضد العدوان الغاشم الذي تشنه قوات الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة.

أما عن **لجنة التسويات** فقد تمثلت أغلب الشكاوى التي تلقت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فى شكاوى الفصل التعسفى والإنذار بالفصل والإجبار على تقديم الاستقالة أو القيام بإجازة بدون راتب، والتضييق والمنع من العمل أو المنع من دخول مقر العمل وقطع الرواتب والأجور والخصم منها أو تخفيضها أوعدم دفع التأمينات الخاصة بالصحفيين.

وأوضحت اللجنة في تقريرها أنها اشتبكت مع هذه الشكاوى لحل أزمات الصحفيين، حيث تواصلت اللجنة مع الجهات والأشخاص المشكو في حقهم، لحل تلك الشكاوى واحتواء الأزمات، وتسوية المنازعات وحصول الصحفيين على حقوقهم، وتمكنت من تسوية وحل بعض هذه الشكاوى القائمة.

وأعدت اللجنة تقريرًا حول عدد من الصحف الموقوف القيد منها والصحف المتكودة حديثًا للنظر فى رفع الإيقاف عنها أو الصحف، التي قامت بتسوية أمورها بعد تكويدها، للنظر إذا كانت تعاني مشكلات وأزمات.. أو وجود شكاوى ضد إداراتها من أعضاء الجمعية العمومية.. وذلك للبت في إعادة قبول القيد منها.... كما قامت اللجنة بإعداد تقرير حول الصحف المشكو فى حقها من قبل الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية.. التي لم تتوصل إلى حل ورفعها إلى مجلس النقابة، الذى قرر إحالة تلك الشكاوى إلى لجنة التحقيق النقابية. كما بحثت اللجنة بعض شكاوى الصحفيين ضد عدد من الصحف غير المعتمدة فى النقابة وتمكنت من إنهاء بعضها.

فيما اتخذت لجنة التسويات إجراءاتها فى حل مشاكل الجرائد المتكودة حديثًا (بلدنا اليوم – أهل مصر – البورصجية – جيل الغد) بالنقابة بعد تقديم عدد من الشكاوى ضد الجرائد، وتم تسوية الأمر مع الجرائد، وحل جميع مشاكل المحررين المتدربين وعودتهم إلى العمل تمهيدًا لالتحاقهم بلجنة القيد بالنقابة.

أما **لجنة النشاط** فقد بدأت عملها في إبريل 2023 بالتعاقد مع بالتعاقد مع عدد من الشركات والقرى والفنادق السياحية بعد المفاضلة بين عشرات العروض والشركات. وأشارت اللجنة إلى التحدي الذي واجهها ويتمثل في كيفية تقديم خدمات متميزة ومتنوعة للصحفيين وأسرهم بتكلفة مناسبة في ظل الارتفاعات الرهيبة و المتسارعة أسعار الشاليهات والوحدات المصيفية وحجوزات الفنادق مقارنة بالعام السابق 2022.

وقدمت النقابة تسهيلات ودعم للمصايف والشاليهات خلال شهور صيف 2023، بقرية

“بانوراما بيتش” الساحل الشمالى بنسبة دعم٢٥%، كما تم اعتماد نسبة ٢٥% دعم للرحلات السياحية بالغردقة وشرم الشيخ ورأس سدر بالتقسيط على ٣ أشهر. كما تم توفير رحلات اليوم الواحد لعدد من المناطق الساحلية بتكلفة لا تتجاوز 360 جنيه للفرد. وأرفقت اللجنة تقريرًا مفصلًا عما قدمته من رحلات مصفية للصحفيين/ات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وذكرت اللجنة متمثلة في مقررها بأنها قامت بتقديم الدعم المساندة القانونية خلال عام 2023، بالتعاون مع إدارة الشئون القانونية بالنقابة، من خلال حضور مقرر اللجنة عدد من جلسات التحقيق مع الصحفيين. وأرفقت مقرر اللجنة بيانًا تفصيليًا بهذه الجلسات.

فيما عقدت **لجنة المرأة** عدد من الاجتماعات للجنة بمشاركة صحفيات/ات أعضاء الجمعية العمومية، كما قامت بعقد عدد من ورش العمل والندوات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وكشفت اللجنة عن الثوابت وأهداف واختصاصات اللجنة، التي ستعمل على حلها والتي تم إقرارها في الاجتماع الأول للجنة، والذي عقد في مايو 2023.

- وتمثلت تلك الثوابت في الآتي:

- لجنة المرأة معنية بالأساس بقضايا وهموم، ومشكلات العمل، والقضاء على كل أشكال التمييز عل أساس النوع، فضلًا عن توفير بيئة عمل آمنة تتضمن سياسات حماية للصحفيات، بمرجعية متسقة مع الدستور والقانون، والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة.

- تتبنى اللجنة تطوير إستراتيجية تمكين الصحفيات، وإعمال مبدأ تكافؤ الفرص، ومحاربة الصورة النمطية للمرأة الصحفية، ووضع معايير عادلة لا تحرمها من حقها في الترقي واعتلاء الوظائف القيادية.

- ضرورة إعداد وثيقة لسياسات الحماية للنقابيات، ومن هن تحت التمرين، وإقامة الدورات، وورش العمل، لتوعية الصحفيات بحقوقهن، والقوانين المتعلقة بالتعامل مع كل أشكال العنف، والتمييز خلال عملهن، وكيفية مواجهتها، وتعزيز دورهن فى العمل النقابى وتحفيزهن للوصول لمواقع صنع القرار أو الترشح للمناصب.

- تعهدت اللجنة بمواصلة السعي لتحقيق المطلب العادل للصحفيات بالجمع بين بدل التكنولوجيا، والمعاش المستحق عن الوالدين أو الزوج دون إجبارهن على التحويل إلى جدول غير المشتغلين، خاصة إذا كانت متعطلة عن العمل، وذلك أسوة بالنقابات المهنية، التى استثنت من هذا الشرط.

- التعامل بشكل جدي مع شكاوى الصحفيات فى كثير من القضايا، التي يتعرضن لها، ويفضلن عدم الإعلان عنها، وهو ما يتطلب آليات واضحة للتحقيق، والعقوبات، بما يضمن حماية الشاكيات وإخفاء هوياتهن.

- إعداد بروتوكولات تعاون مع الجهات المعنية بقضايا المرأة، وإقامة احتفالية في يوم المرأة العالمي، وعيد الأم لتكريم الصحفيات.

- وفي إطار سعي اللجنة لتحقيق تلك الثوابت، ذكر التقرير الآتي:

- اجتمع النقيب مع وزيرة التضامن الاجتماعي نيفين قباج، والتي تعهدت بمواصلة
- السعي مطلب الجمع بين المعاش والبدل للصحفيات وأبدت تعاونها لحل مشاكل الصحفيين والصحفيات.
- وقعت لجنة المرأة بروتوكولات التعاون المشترك بين النقابة، وبين الجهات والوزارات
- المعنية لعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل المعنية بقضايا المرأة.
- نظمت اللجنة المؤتمرات والندوات لتوعية الصحفيات، والتعريف بالقوانين واللوائح، خاصة قانون العمل، الذى يمكن من خلاله حماية أنفسهن.
- اعتمدت اللجنة مبدأ التواصل المباشر مع الصحفيات حال تعرضهن للعنف.
- التحقيق فى الوقائع والبلاغات المقدمة، والتواصل مع الصحف والمواقع لحل المشكلات، التي تواجه الصحفيات بصورة ودية قدر الإمكان مع الحرص على سرية الأسماء، وخصوصية البالغات.
- بحث القوانين، التي تميز ضد المرأة عمومًا والصحفيات خصوصًا إن وجدت والاستعانة بالصحفيات البرلمانيات لإجراء تعديلات على تلك القوانين.

وأرفقت مقررة اللجنة تفاصيل الاجتماعات والندوات والورش والصالونات التي عقدت خلال الفترة التي يغطيها التقرير. بالإضافة إلى تفاصيل الـ 3 دورات المقدمة لأبناء الصحفيين وهم (دورة الحساب الذهني، "المبدع الصغير" لتعليم مهارات فن الدوبلاج وإنتاج الفيديوهات الكرتونية، "المخترع الصغير" فى برمجة الروبوت و الأردوينو".

فيما ذكرت **لجنة الخدمات** والتكنولوجيا نجاحها في الحصول على عدد من الخصومات والعروض التي قدمت للصحفيين من بينها؛ عرض الاشتراك بالنادي الأهلي فرعي التجمع الخامس، والشيخ زايد بنظام سداد مريح وفائدة مالية بسيطة بمقدم مابل 25% أو 30% بدلًا من 50% على أن يتم السداد خلال شهر. كما ذكرت اللجنة في تقريرها تفاصيل الخصومات التي حصلت عليها من مطاعم أكل ومحلات بيع سلع تكنولوجيا ومكاتب لتوفير كتب خارجية لأبناء الصحفيين بأسعار مخفضة وغيرها من الخصومات والعروض التي ذكرت تفصيليًا في التقرير. بالإضافة إلى إدخال خاصية سداد الاشتراك في مشروع العلاج عن طريق ماكينة (فوري) تهسيلًا على الصحفيين وبخاصة المقيمين في المحافظات. كما وفرت اللجنة ميزة توصيل هذه المستندات إلى الصحفيين/ات بمحل إقامتهم بعد سداد رسوم خدمة التوصيل الفوري.

- وقدمت **لجنة التدريب والتطوير** كشف حساب عما قدمته من إبريل ٢٠٢٣ وحتى يناير ٢٠٢٤، وجاء كالآتي:

- قدمت اللجنة ٣١ دورة تدريبية للصحفيين انعقدت ٦٧ مرة، لدعم وتطوير مهارات الصحفيين، وتدريبهم على مهارات جديدة لمواكبة التكنولوجيا والآليات المستحدث.

- عدد المتدربون ١١٩٤، فيما بلغ عدد المدربون ٢١ مدربًا

- بلغ عائد الدورات ١٥١٥٠٠، نصيب المدرب ١٤٢٧٤٠، ونصيب النقابة ٨٧٦٠.

فيما أرفقت اللجنة تقرير تفصيلي عن توزيع الدورات بحسب الشهر والدورة، وتوزيع عائد الدورات بحسب إجمالي العائد ونصيب النقابة والمدربين.

فيما ذكرت **لجنة الثقافة والفنون** بأنها أخذت على عاتقها مسؤولية نشر الوعي ورعاية الموهوبين في كل أنواع الفنون، وإتاحة الفرص للأصوات الشابة من مطربين وشعراء وكتاب وغيرهم، واهتمت اللجنة خلال فترة انعقادها في الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير بتكريم رواد العمل الثقافي، وإحياء ذكرى كل من له كان دور في العمل الصحفي والفني والإبداعي، بالإضافة إلى تكريم شباب الصحفيين من كتاب ومبدعين. وأرفقت اللجنة تفاصيل البيانات التي أصدرتها خلال الفترة الماضية. كما أرفقت تفاصيل الفاعليات التي استضافتها النقابة من حفلات ومناقشة كتب وندوات، فضلًا عن الفاعليات المرتبطة بالقضية الفلسطينية وغيرها من الأنشطة الثقافية.

أما **لجنة المتابعة والشُعب والروابط** والتي عادت للعمل بعد توقف دام أكثر من 4 سنوات لم تجر خلالها انتخابات الشُعب والروابط، أصدر مجلس النقابة في فبراير من العام الماضي قرارًا بإجراء انتخابات الشُعب والروابط، وبالفعل بدأت إجراءات انتخابات شعبتي المصورين الصحفيين، والمحررين والنقاد الرياضيين.

من جانبها أرفقت شعبة "المصورون الصحفيون" تقريرًا مفصلًا عن الورش والمسابقات التي نظمتها خلال الفترة المذكورة. كما أرفقت رابطة "المحررين والنقاد الرياضيين" تقريرًا مفصلًا عن فاعليتها وأبرز القرارات التي اتخذتها الرابطة في اجتماعاتها.

فيما قدمت **لجنة الشئون العربية والخارجية** تقريرها الذي ذكرت فيه استقبالها للعديد من طلبات أعضاء الجمعية العمومية للانضمام للجنة وهو ما يعكس اهتمامهم بالشئون العربية والخارجية، ووضعت اللجنة في اجتماعها الأول إطار وخطة عملها وآليات تنفيذها والتأكيد عمل نوعية العمل وليس الكم، وتفعيل مشاركة الصحفيين المتخصصين في الشأن العربي في فعاليات اللجنة بعد استعادة دور النقابة في التواصل مع السفارات والمنظمات والمسئولين والتفاعل مع كل الأحداث على مستوى الدول العربية والإقليمية والأجنبية.

ونظمت اللجنة عدد من الفاعليات من بينها لقاءات مع وزراء خارجية والسفير الفلسطيني. وأرفقت اللجنة تقريرًا تفصيليًا بهذه الفاعليات.

فيما واصلت **اللجنة الاقتصادية** نشاطها خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وتنوع نشاط اللجنة ما

بين عقد ندوات حول القضايا الاقتصادية وتوقيع الاتفاقات، وتقديم الخدمات المتنوعة ما بين المصرفية والتدريب لأبناء الصحفيين خلال فترة الصيف بالبنوك وإجراء التسويات وحل مشاكل كروت الفيزا وتسوية وتذليل العقبات لقروض الصحفيين، وزيادة القروض الخاصة بضمان البدل للصحفيين بالصحف القومية والخاصة والحزبية من بنك ناصر الاجتماعي، مع تقديم المساعدة في التمويل العقاري سواء مع صندوق التمويل أو البنوك.

ونظمت اللجنة 3 ندوات اقتصادية وشاركت في الحلقة النقاشية حول تفكيك معضلة مصر والمقارنة بتجربة الصين.كما شاركت في الجلسة الحوارية حول مستقبل الاقتصاد المصرى وكيفية الخروج من الأزمة.كما أرفقت تقريرًا تفصيليًا عن الخدمات والاتفاقيات التي وفرتها اللجنة للصحفيين وأسرهم.

أما **لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية** فقد استهلت عملها باستطلاعًا للرأي تحت عنوان "عندنا قضية..الصحة أولوية" لتطوير مشروع العلاج بمشاركة أعضاء الجمعية العمومية. وأشارت اللجنة باهتمامها بتفعيل دور الجمعية العمومية فى المشاركة من خلال اجتماعات اللجنة التي بدأت في مايو 2023م، وعُرض فيها ونوقشت نتائج استطلاع الرأي، وكذلك تلقى مقترحات

الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، والخروج بتوصيات ومقترحات وتقديمها للمجلس لإقرارها والعمل عليها.

ووافق المجلس على عدد من القرارات والتوصيات لتطوير مشروع علاج الصحفيين وأسرهم، وذلك من خلال حزمة تعديلات جوهرية على المشروع، تمثلت فى زيادة الحد الأقصى لتغطية الخدمات العلاجية إلى 35 ألف جنيه بزيادة تزيد على 45% عن الحد الاقصى السابق، وكذلك زيادة الحد الأقصى التكميلي إلى 40 ألف جنيه. بالإضافة إلى قرارات أخرى اتخذها المجلس بهدف تطوير المشروع وتخفيف الأعباء على الصحفيين.

وأرفقت اللجنة بيانًا تفصيليا بهذه الخدمات والتي من بينها السماح لأول مرة بخدمة أقارب الصحفيين بمشروع العلاج. كما أرفقت اللجنة تفاصيل الفعاليات الطبية المجانية التي وفرتها اللجنة للصحفيين أعضاء الجمعية العمومية وأسرهم.

أيضا، أرفقت اللجنة تفاصيل التعاقدات الجديدة والخصومات والعروض التي وفرتها اللجنة للصحفيين وأسرهم. فضلًا عن ذلك أرفقت اللجنة بيانًا تفصيليًا مترجم لأرقام عن تفاصيل مشروع العلاج.

وعن **لجنة الحج والعمرة** أرفقت اللجنة تقريرًا تفصيليًا عن رحلة الحج ورحلتي العمرة اللتان وفرتهما اللجنة بتكاليف مخفضة للصحفيين أعضاء الجمعية العمومية.

أما **لجنة التأديب،** اتخذت قرارات بشأن 5 ملفات محالة من مجلس النقابة، فيما تنحى مقرر اللجنة أيمن عبد المجيد عن النظر في 4 شكاوى، كونه شغل عضوية لجنة التحقيق بصفته سكرتيرًا عامًا للنقابة في المجلس السابق، وعقب التحقيق معهم تم إحالتهم للتأديب بناء على توصية اللجنة، حيث إنه لا يجوز لعضو لجنة التحقيق التي أدانتهم أن يكون عضوًا في لجنة التأديب. من جانبه، وافق مجلس النقابة على ندب عضو مجلس آخر للجنة التأديب خلال نظر هذه الدعاوى فقط. وارفقت اللجنة تقريرًا تفصيليًا بالشكوى المقدمة إليها وكيفية التعامل معها.

فيما انتظمت لجنة **التحقيق** في الانعقاد بواقع جلستين اسبوعيًا، وفتحت اللجنة جميع الملفات وبدأت التحقيق حتى في القضايا القديمة أو التى مر عليها سنوات دون استثناء، وذلك حتى يتخذ قرار فيها بالحفظ أو بالإحالة. وتبين أن إجمالي الدعاوى التى نظرتها اللجنة قد بلغ (91 دعوى)،

وقد قامت اللجنة بمباشرة أعمالها تجاه هذه الدعاوى، ومازالت هناك (59) دعوى قيد التحقيق تم تقديمها بقرارات مجلس النقابة فى الفترة من 2017م و حتى 2024م، وأسفر فحص الشكاوى عن اتخاذ قرارات فى (32) شكوى. وأرفقت اللجنة بيانًا تفصيليًا بنوع الدعاوى وكيفية التعامل معها.

ملاحظات

- حرص فريق عمل "نقابة مير" على الاطلاع بدقة على التقرير العام الذي أصدره مجلس نقابة الصحفيين، وقد لاحظ فريق عمل "نقابة ميتر" الآتي:

1- التقرير العام هو إجراء متبع حرصت عليه المجالس المتعاقبة على مدار السنوات السابقة، إلا أن تلك التقارير خلت في معظم الأحيان من تقرير مفصل عن أعمال النقيب واللجان، وهو ما تم معالجته في التقرير الأخير، تعزيزًا لمبدأ الشفافية والمكاشفة أمام الجمعية العمومية.

2- أُصدر التقرير العام قبل أسبوع واحد من الجمعية العمومية، وهي مدة صحيحة وقانونية وفقًا للائحة النقابة، إلا أن التقرير قد تجاوز الـ290 صفحة، وتعتبر المدة الزمنية التي أعطاها مجلس النقابة لأعضاء الجمعية العمومية لقراءة التقرير بدقة غير كافية في حال اكتمال نصاب الجمعية العمومية وانعقادها في الجمعة الأولى من مارس.

3- اهتمت نقابة الصحفيين بذكر كافة التفاصيل وهو ما جعل التقرير يتجاوز الـ290 صفحة، لكنها تجاهلت تقديم ما ذكرته من إحصائيات وبيانات بشكلا مبسطًا في تقارير وانفوجرافات مبسطة يتم نشرها على مراحل تسهيلًا على الصحفيين/ات حتى يتسنى لهم معرفتها، وخاصة مع اضطرار عدد كبير منهم العمل في أكثر من وسيلة إعلامية وصحفية لتوفير احتياجاتهم المعيشية مع استمرار تدني أجورهم.

4- تجاهل مجلس النقابة الإشارة في التقرير العام إلى بعض الأزمات والتعليقات التي أثيرت من قبل الصحفيين/ات أعضاء الجمعية العمومية وكيفية التعامل معها، وبخاصة ما تعلق بأسعار الوحدات السكنية المرتفعة، وأزمة حجز الوحدات المصيفية في الإعلان الأول للجنة النشاط.

5- تغافل التقرير الحديث عن لجنة التشريعات والتي تعتبر من أهم لجان المجلس، والتي كان من المنتظر منها السعي نحو إجراء تعديلات تشريعية على القوانين المقيدة للصحافة والإعلام وكذلك التي تقوض حرية الرأي والتعبير.